

كلمة  
جمهورية مصر العربية  
أمام الدورة التاسعة والخمسين  
للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

يلقيها

السيد السفير / خالد شمعة  
مندوب مصر الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمات  
الأمم المتحدة في فيينا

فيينا - النمسا

سبتمبر 2015

## السيد رئيس المؤتمر السيدات والسادة

أسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم بالتهنئة، وإلى أعضاء المكتب الموقر على انتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن أتقدم لكم سيدي الرئيس بخالص التمنيات بالتوفيق في مهمتكم، مؤكداً دعم وفد بلادي لجهودكم ومساعدكم الرامية لإنجاح هذا المؤتمر وتحقيق النتائج المرجوة منه. كما أود أن أؤكد على امتنان مصر للدور الهام الذي تؤديه الوكالة على صعيد المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الأعضاء من خلال تسخير الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية لخدمة البشرية.

كذلك أود أيضاً أن أعرب عن دعم مصر لطلبات الانضمام المقدمة من كل من أنتيجوا وباريدو، وتركمانستان وباربادوس، وتطلعنا إلى إسهامهم في نشاط الوكالة وتحقيق العالمية المنشودة لنظام الضمانات الشاملة.

## السيد الرئيس

تؤمن مصر بأهمية الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في مصر، وفي هذا الإطار بدأت مصر الإعداد لإنشاء محطات نووية لتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في تطوير برامج البحث العلمي وتطوير الصناعة المصرية من خلال التصاعد بنسب التصنيع المحلي مع كل محطة جديدة.

وإتصلاً بذلك، فقد أعلنت مصر في أكتوبر 2007 عن بدء برنامج لبناء عدد 4 وحدات نووية لتوليد الكهرباء - طبقاً للمعايير الدولية للأمان والأمن النوويين - واتخاذ الخطوات التنفيذية لإقامة أول محطة نووية لتوليد الكهرباء اعتماداً على الخبرات والقدرات المصرية بالتعاون مع مختلف شركاء مصر الدوليين ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتم الانتهاء من العديد من الإجراءات الضرورية للبرنامج النووي المصري، والتي تمثل أهمها في دعم البنية التحتية التشريعية والمؤسسية والتنظيمية للعمل في مجال الطاقة النووية، وإعادة تشكيل المجلس الأعلى للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية برئاسة السيد رئيس الجمهورية، وإصدار القانون النووي رقم 7 لعام 2010 ولائحته التنفيذية، وإنشاء هيئة الرقابة النووية والإشعاعية كهيئة رقابية مستقلة؛ كما تم توقيع عقد لتقديم الخدمات الاستشارية للمشروع، ومنها تحديث واستكمال دراسات الموقع طبقاً لأحدث المتطلبات الدولية؛ ومتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإعداد الدراسات الفنية اللازمة للمشروع.

وتحرص مصر على بناء وتشغيل محطات الطاقة النووية وفقاً لأعلى معايير الأمان النووي، وفي هذا الإطار قامت هيئة المحطات النووية بمراجعة وتحديث المواصفات الفنية لمشروع المحطات، بالتنسيق مع خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمكتب الاستشاري للهيئة بهدف دمج الخبرات والدروس المستفادة من حادث فوكوشيما من أجل تحقيق أعلى مستويات الأمان بالمنشآت النووية.

وفى ضوء الاهتمام الذي توليه مصر للمشروعات الاستراتيجية في مجال الطاقة ضمن العديد من المشروعات التنموية التي تشهدها مصر، فقد أكد السيد رئيس الجمهورية/ عبد الفتاح السيسي على التزام الدولة بتنفيذ مشروع المحطة النووية الأولى في الضبعة كقاطرة للتنمية باعتباره أحد البدائل الرئيسية لمصادر الطاقة

وتعتزم مصر الاتجاه نحو اتخاذ شريك استراتيجي للمشاركة في تنفيذ مشروع المحطة النووية

وقد قام الخبراء المصريون بإعداد الدراسات الوطنية الكافية لتحديد أنسب التكنولوجيا المتاحة لمفاعلات الطاقة النووية التي تلائم مصر، وهي مفاعلات الماء الخفيف المضغوط - PWR، وأطلقت مباحثات على أعلى المستويات مع مسئولين عدد من الدول لدراسة العروض المقدمة من النواحي الاقتصادية والفنية والتمويلية، وهي المباحثات التي ستستكمل في القريب العاجل ليبدأ تنفيذ المحطة النووية الأولى في الضبعة.

### السيد الرئيس

وأنى لانتهاز تلك الفرصة لتقديم عميق الشكر للوكالة الدولية للطاقة الذرية لجهودها الهامة للتعاون الفني مع مصر في برنامجها للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وخاصة في مجالات توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، فضلاً عن القيمة المضافة لمشروعات الدعم الفني التي تقدمها الوكالة في بناء القدرات البشرية اللازمة لتنفيذ وإدارة البرنامج النووي المصري.

كما أود أن أؤكد حرص مصر على الاستفادة من جهود الوكالة في دعم الدول الصاعدة حديثاً في مجال إنشاء محطات الطاقة النووية، وفي إعداد برامج التوعية والقبول الجماهيري لمشروعات الطاقة النووية، وتأهيل وتنمية الكوادر البشرية في مجالات الأمان النووي وحماية البيئة من أخطار الإشعاعات.

### السيد الرئيس

تواصل مصر جهودها الدعوب في أنشطة البحث والتطوير ذات الصلة بالتطبيقات السلمية للطاقة النووية في تعزيز التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، ويشمل ذلك مجالات الصحة والغذاء والزراعة والصناعة والموارد المائية والثروات المعدنية وغيرها، وفي هذا الإطار بدء التشغيل الفعلي بمصنع إنتاج النظائر المشعة حيث يتم إنتاج العديد من النظائر للاستخدامات الطبية والصناعية، وذلك بطاقة تغطي السوق المحلي بالكامل مع فائض كبير للتصدير.

وأود في هذا السياق إبراز حرص مصر على توظيف ما لديها من خبرات وكوادر مؤهلة ومرافق بحثية في خدمة برامج الاستخدام السلمي للطاقة الذرية على المستوى الإقليمي، والذي يشمل المجالين العربي والأفريقي، ويتم ذلك من خلال مشاركة مصر الجادة والفعالة في برامج التدريب والتأهيل التي تمت من خلال برنامج التعاون الأفريقي

(AFRA) والهيئة العربية للطاقة الذرية، ويجرى تنفيذ هذه الأنشطة بالمشاركة الفعالة والدعم الكامل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقدر مصر دور الوكالة في هذا الشأن.

فيما يتصل بالأمن النووي، والذي يعد بالأساس مسئولية وطنية على عاتق الدولة، تؤكد مصر على محورية دور الوكالة في هذا المجال، وتحرص مصر على تحقيق الاستفادة من جهود الوكالة ذات الصلة من خلال المساهمة والمشاركة الفعالة في أنشطة الوكالة؛ بما يعزز استفادة الدول الأعضاء من الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتتطلع مصر بأن يكون المؤتمر الوزاري الذي ستنظمه الوكالة عام 2016 خطوة لتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه.

وقد قام الجانب المصري في نوفمبر 2014 باعتماد الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي (INSSP) مع الوكالة، كما تم اعتماد خطة عمل محددة (2015-2016) لتنفيذ الأنشطة التي تم التوافق بشأنها وفقاً للاحتياجات والأولويات المصرية.

كما تؤكد مصر دائماً على أن التخلص التام من الأسلحة النووية هو السبيل الوحيد لتحقيق منظومة فعالة للأمن النووي على المستوى الدولي وكذا التأكد من عدم وقوع تلك الأسلحة في أيدي الفاعلين من غير الدول وعدم استخدامها من قبل الدول.

### السيد الرئيس

تحرص مصر على ممارسة كافة أنشطتها ذات الصلة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية في إطار من الشفافية الكاملة والتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبما يتفق مع التزاماتها الدولية وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار النووي (NPT)، كما تؤكد مصر أن عملية تطوير تطبيق الضمانات في الدول لا يجب أن يفرض أية التزامات إضافية تتجاوز التزاماتها التعاقدية الحالية، ويجب أن تؤخذ شواغل الجميع في الاعتبار، خاصة ما يتعلق بعدم التمييز بين الدول الأعضاء وعدم قابلية التسييس لأية معايير يتم الارتكان إليها.

أنا نؤكد على تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط بما يساعد على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وهو ما يتطلب أمور عديدة من أهمها تأمين حق شعوب المنطقة في أن تعيش دون أن يهدد أمنها السلاح النووي، ومن هنا فإن مسئولية العمل الجاد لتحقيق الأمن المتساوي لدول المنطقة بعيداً عن التهديدات النووية تقع على جميع الدول وذلك تمهيداً للوصول إلى عالم آمن خال من الأسلحة النووية وإلى توجيه الطاقة النووية فقط لخدمة البشرية والتنمية، وذلك اتساقاً مع النظام الأساسي للوكالة الذي تناول دور الوكالة في أنشطة التحقق المرتبطة باتفاقيات نزع السلاح.

وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد عزم مصر على مواصلة جهودها الجادة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وإلى إخضاع كافة المنشآت النووية لدى جميع دول المنطقة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

## السيد الرئيس

وتتقدم مصر مجدداً لهذه الدورة من المؤتمر العام بمشروع القرار الخاص بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط سعياً لتطبيق الضمانات على كافة الأنشطة والمنشآت النووية في المنطقة، والعمل على تحقيق عالمية معاهدة منع الانتشار النووي وتتطلع لاعتماده بتوافق الآراء، خاصة في ضوء اتفاق كافة الدول مع الأهداف التي يشملها مشروع القرار.

وفي النهاية أود كذلك أن أجدد ثقة بلادي في الدور الهام الذي تقوم به الوكالة لبث روح التعاون مع الدول النامية للنهوض بقدراتها البشرية والمعرفية، معرباً عن دعم مصر لمشاركة الوكالة الفعالة في كافة المجالات العلمية والبحثية الرامية إلى تحقيق التنمية والأمن والأمان لصالح شعوب العالم أجمع.

وأشكر سيادتكم على حسن الاستماع  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته